

# حمة الهمامي ينتقد إدارة سعيد والفضفاخ لأزمة كورونا

## رغم الخلافات، حزب العمال التونسي في خدمة أجندة النهضة



هل خفت اتهام النهضة

العمال على انتقاد رئيسي الجمهورية والحكومة في أزمة كورونا لا يدخل في باب مهادنة حركة النهضة بقدر ما هو بحث عن التمتع من جديد داخل الصلاحيات لأنك خائف من خسارة السلطة"، منتقدة في ذات السياق تواصل انعقاد الجلسات البرلمانية، في ظل دعوة وزارة الصحة جميع المواطنين إلى ملازمة بيوتهم.

والم يحظ الحزب الذي دخل الانتخابات ضمن "ائتلاف الجبهة الشعبية" بأي مقعد في البرلمان التونسي وهو ما مثل مفاجأة كبيرة بعد أن كان ممثلا في برلمان 2014 بـ 16 نائبا ضمن حزب الجبهة الشعبية وهو ائتلاف حزبي يضم أحزاب يسارية وقومية لعل أبرزهم حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد.

عن التيار الديمقراطي سامية عبو راشد الغنوشي بـ "تقديم مصالحه السياسية" على مصالح المواطنين. وقالت عبو متوجهة للغنوشي "تخشى تفويض الصلاحيات لأنك خائف من خسارة السلطة"، منتقدة في ذات السياق تواصل انعقاد الجلسات البرلمانية، في ظل دعوة وزارة الصحة جميع المواطنين إلى ملازمة بيوتهم.

والم يحظ الحزب الذي دخل الانتخابات ضمن "ائتلاف الجبهة الشعبية" بأي مقعد في البرلمان التونسي وهو ما مثل مفاجأة كبيرة بعد أن كان ممثلا في برلمان 2014 بـ 16 نائبا ضمن حزب الجبهة الشعبية وهو ائتلاف حزبي يضم أحزاب يسارية وقومية لعل أبرزهم حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد.

واتهم النائب عن التيار نيل حجي رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي بتشكيل تحالف موازن داخل مجلس النواب لتفويض تفويض عدة صلاحيات للفضفاخ بشأن إدارة أزمة تفشي وباء كورونا في البلاد على النحو الأمثل.

وقال إن "الغنوشي يقود ائتلافا برلمانيا يتكون من النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة في مواجهة مشروع قانون التفويض لرئيس الحكومة في إصدار المراسيم".

وأضاف "هذا التحالف لا علاقة له بالائتلاف الحكومي وهو ائتلاف غريب بين حزب حاكم وأحزاب معارضة وأن هذا الائتلاف لا يعا لمصلحة البلاد ولا بكورونا". وفي جلسة برلمانية صاخبة الأسبوع الماضي، اتهمت النائبة

صلاحيات البرلمان للسلطة التنفيذية من أجل الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الجائحة، ما رفضته حركة النهضة ذات الكتلة البرلمانية الأكبر (54 نائبا) في بداية الأمر قبل أن تراجع عن مضمون وتصوت لصالح مشروع القانون.

وتتوجس حركة النهضة من تحييدها عبر تعطيل دور البرلمان، فيما يعتبر عدد من أنصارها أن المقترح الحكومي بتفويض الصلاحيات يرقى إلى مستوى "الاستيلاء على الحكم" من قبل السلطة التنفيذية.

وتصاعد السجال بين حزب التيار الديمقراطي (شريك الحكم) وحركة النهضة ذات الأغلبية في البرلمان حول معركة الصلاحيات الممنوحة لحكومة الفضفاخ.

فاجأ زعيم حزب العمال حمة الهمامي التونسيين بتوجيه انتقادات لاذعة للرئيس التونسي قيس سعيد بعد اتهامه بالفشل في مواجهة أزمة كورونا ما يطرح تساؤلات بشأن علاقة حزب العمال بحركة النهضة الإسلامية. وذهبت أطراف إلى القول أن المعارض التونسي يقدم بهذه التصريحات خدمات مجانية للحركة الإسلامية المتعصبة بدورها من سياسات الرئيس.

تونس - حمل زعيم حزب العمال المعارض حمة الهمامي في تصريحات لإذاعة محلية الإثنين، الرئيس التونسي قيس سعيد ورئيس الحكومة إلياس الفخفاخ مسؤولية تذبذب الأداء الحكومي في مواجهة جائحة كورونا، مشككا في جدوى الإجراءات الحكومية المتخذة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وقال المعارض التونسي "قيس سعيد مشغول بتسجيل نقاط على رئيس البرلمان راشد الغنوشي عوض التركيز على حلول لتفادي التداعيات الاجتماعية لأزمة كورونا"، مضيفا "قيس سعيد يهمل القضايا السيادية وقضايا المديونية في هذا الظرف ويقدم في تصورات لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع".

وأضاف "رئيس الجمهورية خائف من رجال الأعمال وركن إلى مهادنتهم بعد تهديدهم"، في إشارة إلى التهديدات السابقة لرجال الأعمال بفرض ضريبة استثنائية على شركاتهم إذا لم يتبرعوا لخزينة الدولة بالأموال المعاضدة لمجبودات مكافحة كورونا.

### مهاجمة زعيم حزب العمال للرئيس التونسي في هذا التوقيت بمثابة خدمة مجانية لأجندات حركة النهضة الإسلامية

ويطرح حصر السياسي المعارض لحلول أزمة كورونا في شخص رئيسي الجمهورية والحكومة دون سواهما استفهامات جمة، بعد أن "تغافل" عن انتقاد خصمه السياسي (حركة النهضة الإسلامية)، حيث لم تخلو جميع تصريحاته السابقة من تحميلها مسؤولية الأوضاع المتردية التي وصلت إليها البلاد بسبب استراتيجيات حكمها

## تركيا تعرقل جهود مكافحة وباء كورونا في ليبيا

طرابلس - أدان رئيس الحكومة الليبية عبدالله الخني استهداف الطائرات التركية المسيرة لشحنات المواد الطبية والغذائية المتجهة من شرق البلاد إلى غربها، ما يعرقل مجهودات مكافحة وباء كورونا في البلاد ويعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني ولكافة الأعراف والمواثيق الدولية.



محمد العبياني

وأشار الناطق الرسمي باسم الجيش الليبي اللواء أحمد المسماري أن عمليات الشحنات الطبية المتجهة من شرق البلاد إلى غربها، ما يعرقل مجهودات مكافحة وباء كورونا في البلاد ويعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني ولكافة الأعراف والمواثيق الدولية.

واستنكر الخني استهداف الطيران التركي لطائرة شحن محملة بالمستلزمات الطبية لمواجهة وباء كورونا أثناء هبوطها في مدينة ترهونة، مؤكدا على أن الشحنة كانت لتجهيز العديد من المستشفيات لمواجهة وباء كورونا المستجد في مناطق غرب البلاد.

وتوجه إلى حكومة الوفاق بالقول "كان حريا بالحكومة التي تستقوي بالطيران التركي المسير أن تلتفت للمستشفيات المتهالكة التي هي على مقربة منها لكنها بدل ذلك استهدفت الشحنات التي سيرت إليها لمواجهة الوباء".

ولا تزال تركيا تدعم بالأسلحة والمرتبقة أممي وعسكري بين أنقرة وطرابلس وقعه نهاية العام الماضي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج.

واعتبر عضو مجلس النواب محمد العبياني أن قصف "العدو العثماني لطائرة شحن تحمل أدوية ومعدات طبية لأهالي ترهونة يعد جريمة حرب".

وتساءل العبياني في تدوينة له على فيسبوك "أين أنت يا وليامز من هذا القصف العذواني". وتابع "ونحن ننتظر الدواء والأجهزة الطبية لوقاية أهلنا من

تصفية الحسابات بين الطرفين، ففما اتهمت دوائر موالية للسلطة الناشطين "بتعمد التظاهر في الأسابيع الماضية لتوسيع العدوى"، برى هؤلاء أن "تأخر الحكومة في غلق المجالات الجوية والبرية والبحرية، وفي اتخاذ التدابير الاحترازية كان بنوايا مبيتة لتحويل الرأي العام عن مطالب الحراك وإلهائه بالوباء".

### استثناء نشطاء الحراك من العفو الرئاسي يوسع الهوة بين السلطة والشارع الجزائري

وتشدد فعاليات الحراك الشعبي على أن تعليق الاحتجاجات السياسية كان بغرض التفريغ لحماية الشعب من العدوى ووضع الجانب الصحي على رأس الأولويات، وأن العودة إلى الشوارع ستكون فور تعافي البلاد من الوباء، لاسيما وأن السلطة لم تد أي نية لتهدئة الوضع، وتعمد الاستمرار في إصدار ما يصفه الحراك بـ "الأحكام التعسفية الجائرة".

وكانت منظمات حقوقية محلية وأجنبية قد ألححت على السلطات الجزائرية لإصدار قرار عفو عن المساجين تفاديا لأي إصابات أو عدوى داخل السجون، إلا أن الاستثناء المبرمج لسجناء الرأي من القرار، وحتى الاستمرار في سلسلة المحاكمات، خيب هؤلاء، وزاد من عمق الهوة بين الطرفين.

الحكومة عليهم نهائيا، كما وصفت الحكم بـ "القاسي"، واعتبرت أن "التعسف القضائي لا يزال مستمرا ضد الناشطين والمعتقلين في هذه الفترة التي يوجد فيها المواطنون في الحجر".

وتعد جمعية راج المعارضة، من الفعاليات القوية داخل الحراك الشعبي، لاسيما في إقليم العاصمة، وسبق للعديد من مناضليها أن تعرضوا للتوقيفات الأمنية، قبل أن يتم اعتقال رئيسها عبدالوهاب فرساوي، منذ خمسة أشهر، وأحيل على المحكمة بتهمة التحريض على التجمهر غير المرخص والمساس بالوحدة الوطنية.

وجاءت العقوبة المذكورة لتتضاف إلى سلسلة عقوبات مماثلة، طالت ناشطين وصحافيين ومدونين، على غرار رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو، إبراهيم علاصي، إبراهيم دواجي، والصحافيين خالد درارني وسفيان مراكش الذي صدرت في حقه مطلق هذا الأسبوع عقوبة بثمانية أشهر سجنا نافذة سببتمها شهر ماي القادم.

وتشير سلسلة المحاكمات المستمرة لهؤلاء، رغم تعطيل العمل في الجهاز القضائي، بسبب تفشي وباء كورونا، وإيقائه إلا في الحالات الاستثنائية والمستعجلة، إلى أن السلطة لا تريد أي تسوية مع الشوارع المنتفض، وأن الهدنة المعلنة من طرفه لتعليق الاحتجاجات والمظاهرات لم تقابلها قرارات مماثلة تمكن من استعادة الاستقرار السياسي للبلاد. ويبقى السجال قائما بين السلطة الحاكمة والشارع المعارض حول التوظيف السياسي لوباء كورونا، واستغلاله في

عن معتقلي الرأي، أن القضاء سلط عقوبة عام سجنا نافذ في حق الناشط السياسي المعارض، ورئيس جمعية "تجمع، عمل، شباب"، المعروفة بـ "راج"، بتهمة التحريض والمساس بالوحدة الوطنية، ليضمم بذلك إلى العديد من الناشطين القابعين في السجن.

واستثنى قرار العفو عن أكثر من خمسة آلاف سجين، الصادر عن رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون، بطريقة غير مباشرة ما بات يعرف بسجناء الرأي، لما حدد القرار بالأحكام النهائية، بينما يتواجد أغلب هؤلاء في حالة طعن أو السجن المؤقت.

وتحصى الجمعية التي تهتم بشؤون نشطاء الحراك المسجونين، أكثر من ألف سجين بين المؤقت والمحكوم عليهم، وأكدت في تدوينة لها أن قرار العفو لم يشمل هؤلاء بسبب حصره في فئة السجن المؤقت.

وتحصى الجمعية التي تهتم بشؤون نشطاء الحراك المسجونين، أكثر من ألف سجين بين المؤقت والمحكوم عليهم، وأكدت في تدوينة لها أن قرار العفو لم يشمل هؤلاء بسبب حصره في فئة السجن المؤقت.

صابر بليدي الجزائر - تشير بوادر الوضع السياسي في الجزائر إلى توسع الهوة بين السلطة والشارع، فالهدنة التي فرضها تقضي وباء كورونا، وتوقف الاحتجاجات السياسية في البلاد، لا تقابلها أي مؤشرات للتهدئة، في ظل استمرار سجن ناشطي الحراك الشعبي، واستثناءهم من إجراء العفو عن المساجين الصادر عن رئاسة الجمهورية. وأقرت محكمة سيدي احمد في العاصمة الجزائرية، بعقوبة عام سجنا نافذ، في حق الناشط السياسي ورئيس جمعية "راج" عبدالوهاب فرساوي، لتتضاف بذلك العقوبة إلى سلسلة أحكام قضائية طالت العديد من الناشطين في الأونة الأخيرة، رغم دعوات التهدئة الصادرة من عدة جهات سياسية وحقوقية. والائتين أعلنت تنسيقية الدفاع



لا بوادر للمصالحة